مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (2) 2007

أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في القطاع الزراعي في الساحل السوري

الدكتور حبيب محمود *

(تاريخ الإيداع 26 / 2 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/4/23)

□ الملخّص □

يتناول البحث انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على القطاع الزراعي في الساحل السوري، بداية يلقي البحث الضوء على أهم بنود الاتفاقية وتشريعاتها، ثم ينتقل للخوض في تأثيراتها المحتملة على القطاع الزراعي في الساحل السوري مقدما دراسة عملية رقمية لحالة من تطبيق الدورة الزراعية المشتركة، وقياس تأثيراتها وصولا إلى تحديد آثارها بدقة في القطاع الزراعي في الساحل السوري.

في النهاية يقدم البحث خطة من عدة نقاط من أجل الاستفادة من تطبيق اتفاقية التجارة على القطاع الزراعي في الساحل السوري انطلاقا من الخصائص النسبية للقطاع الزراعي في الساحل السوري.

كلمات مفتاحية: منطقة التجارة الحرة العربية، القطاع الزراعي.

* أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (2) 2007

The Effects of Arab Free Trade Area on the Agriculture Sector in the Syrian Coast

Dr. Habib Mahmoud*

(Received 26 / 2 / 2007. Accepted 23/4/2007)

□ ABSTRACT □

The search tackles the effects of the large Arab free trade on the farming sector in the Syrian coast. First, it throws light on the most important items and legislations of the agreement. Then, it moves to analyze its possible effects on the farming sector in Syrian Coast.

The paper introduces numerous and practical studies for several cases using mixed farming agenda in order to identify the effects and reach the correct consequences on farming sector.

At the end, the search provides a plan of various points in order to benefit from the application of trade agreement on farming sector in Syrian Coast, depending on characteristics for some agriculture at Syrian Coast.

Keyword: Arab Free Trade Area, Agriculture sector

* **Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

إن محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وفق مدخل تحرير التجارة قد بدأت منذ الخمسينيات من القرن الماضي حيث وقعت الدول العربية فيما بينها اتفاقيات عديدة منها:

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية /1953/.
- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية .
- قرار السوق العربية المشتركة /1964/ الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية.
- اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية /1981/ .
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1317) تاريخ 1997/3/19 والقاضي بالإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [1].

وعلى الرغم من توافر البيئة الحتمية للتعاون الاقتصادي العربي من اتفاقيات ومعاهدات وآليات وأجهزة إلا أن مشروعات التكامل الاقتصادي العربي باءت بالإخفاق، أو أن حصاد هذه المشروعات كان متواضعاً جداً مقارنة بالأهداف الموضوعة مسبقاً ، ويرجع إخفاقه التجارب العربية السابقة في مجال تحقيق تكامل اقتصادي عربي مشترك إلى مجموعة من الأسباب أهمها: غياب أو ضعف الإرادة السياسية بسبب عدم إدراك أصحاب القرار للفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي ، وعدم فاعلية المواثيق والالتزامات العربية نتيجة الإفراط في تطبيق سياسات الحماية وتبني سياسة الإحلال محل الواردات ، واختلاف النظم السياسية وانعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية ، وغياب وجود سلطة فوق الأقطار العربية تكفل لها اتخاذ قرارات ملزمة لهذه الأقطار العربية، ومحاولات القفز على الواقع العربي ومشكلاته والطموح بالانتقال فجأة ومرة واحدة من التشرذم الاقتصادي إلى ما سمي بالسوق العربية المشتركة بل الوحدة الاقتصادية ، إضافة إلى العوامل الخارجية وتشكيك الدول الكبرى في جدوى التكامل العربي ، وأخيراً إحجام القطاع الخاص عن المشاركة والنقص الشديد في الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربي ، مثل النقل والاتصالات والمعلومات والتسويق والترويج والتعبئة والتغليف .

مشكلة البحث وفروضه:

تتمثل المشكلة البحثية في أن تشابه القاعدة الإنتاجية الزراعية للبلدان العربية قد تؤدي إلى منافسة شديدة، ويمكن أن تسبب كسادا في المنتجات الزراعية في الساحل السوري بسبب المنافسة الشديدة من المنتجات الأردنية والمصرية، والميزة النسبية في تكاليف الإنتاج لمنتجات هذه الدول . لذلك وجدنا أنه من المفيد أن تتقصى الدراسة الجوانب التالية :

1. إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضرورة تفرضها الظروف الراهنة كخطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية.
2. إن تماثل القاعدة الإنتاجية الزراعية للدول العربية المجاورة واختلاف تكاليف الإنتاج وتوافق فترات وصول الإنتاج ، سيؤدي إلى تعريض منتجات الساحل السوري إلى منافسة شديدة.
3. إن عملية تصنيع الحمضيات (معامل عصير ومكثفات)إذا ما أحسنت الاستفادة من المزايا النسبية ستؤدي إلى الدخول بقوة إلى الأسواق العربية.

4. إن الاستفادة من الاتفاقية يحتاج إلى استراتيجية متكاملة من حيث التوقيت والنوعية والجودة والتكاليف.

أهمية البحث وأهدافه:

الدراسات الاقتصادية الخاصة بانعكاسات الاتفاقية قليلة جداً، ولاسيما فيما يتعلق بتسويق المحاصيل الزراعية في الساحل السوري، أو فيما يتعلق بالدراسة المباشرة للسلع المنتجة في الساحل السوري، حيث يهدف البحث إلى دراسة ما يلي :

- نشوء منطقة التجارة الحرة العربية ومبادئها.
- الآثار المتوقعة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الزراعات المحلية في الساحل السوري.
- دراسة تجربة تحرير التجارة الزراعية مع الأردن.
- الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق التسويق الزراعي الأمثل .

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الاحصائي من خلال دراسة البيانات وتحليلها وإمكانية التنبؤ المستقبلي بناء على نتائج التحليل.

مجتمع وعينة البحث ومصادر المعلومات:

- شملت الدراسة انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على القطاع الزراعي في الساحل السوري، أما مصادر المعلومات فهي المجموعة الإحصائية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء والمجموعات الإحصائية الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وتقارير مديريتي الزراعة والاقتصاد، والمجموعة الإحصائية الزراعية العربية.

عرض الموضوع:

ويتضمن النقاط التالية:

أولاً –نشوء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومبادئها.

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضرورة تفرضها الظروف الراهنة كخطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية واستحقاقاتها الراهنة ، كمنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية الدولية كالاتحاد الأوروبي ، بحيث يتم وضع الأسس واتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام تكتل اقتصادي عربي يكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية ، وقد اتفق العرب على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدءاً من 1998/1/1 حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10 % سنوياً بدءاً من العام 1998. ثم تم الاتفاق لاحقاً على اختصار الجدول الزمني للتخفيض لتصبح السلع العربية حرة الدخول والخروج إلى الدول العربية بحلول العام 2005 ، وقد حددت أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يلي[2]. :

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية .
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية .
- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية .
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي .
- وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية .

وقد بلغ عدد الدول المنضمة إلى الاتفاقية /20/ دولة حتى الآن . أما فيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى فقد تضمن عدة مقررات على النحو التالي [2]:

- يتم تحرير السلع العربية كافة، الزراعية والحيوانية والمنجمية وفقاً لأسلوب التحرير المتدرج بنسب مئوية متساوية / 10 % سنوياً / للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بداية من 1998/1/1 ولمدة عشر سنوات تنتهي في 2007/12/31. ومؤخراً تم الاتفاق على تقليص المدة إلى عام 2005 .
- تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع هذه السلع فيها بالتخفيض المتدرج على أن ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج ، وأن يتم إدراج هذه السلع في جدول زمني زراعي مشترك .
- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية، أو أمنية، أو بيئية، أو صحية، أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري .
- لا تخضع السلع العربية التي يتم تداولها في إطار البرنامج إلى أي قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتعرف القيود غير الجمركية بأنها التدابير والإجراءات كافة التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية والإحصائية ، وتشمل على وجه الخصوص القيود والكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد .
- لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط لكي تكون السلع عربية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك لحين الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية(الاستفادة من قواعد المنشأ في الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تشارك فيها بعض الدول العربية، وترتبط مع آخرين باتفاقيات وعلاقات تجارية واقتصادية، والتأكيد على ملاءمة قواعد المنشأ العربية لها، مع الاسترشاد بالقواعد السائدة في التكتلات الاقتصادية الرئيسية على مستوى العالم، لاسيما القواعد السائدة في منظمة التجارة العالمية(WTO)، حيث نصت اتفاقية(م.ت.ح.ع.ك) على ضرورة توافق أحكامها مع أحكام المنظمة وقواعدها، وأن تكون تلك القواعد(العربية) مرتكزاً للاتفاقيات الثنائية العربية أو المتعددة الأطراف، وضرورة أن تكون تلك القواعد بسيطة وواضحة ويمكن التنبؤ بها).
- أن تتعهد الدول الأطراف باعتماد مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التنفيذي والالتزام بالمعلومات المطلوبة لحسن التنفيذ كافة، وأن يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذي، إضافة إلى منح الدول الأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة في إطار البرنامج.
- التشاور بين الدول الأطراف حول الأنشطة التالية: الخدمات خاصة المرتبطة بالتجارة والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية .

- تتكون آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو جهاز الإشراف تعاونه عدة أجهزة تنفيذية.

ثانيا: الآثار المتوقعة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الزراعات المحلية في الساحل السوري:

إن الآثار المحتملة لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لن تكون واحدة لجميع المحاصيل بل تتفاوت باختلاف هذه المحاصيل ولذلك سنأخذ المحاصيل الرئيسية كلاً على حدة:

أ- محصول البندورة والخضروات الأخرى المزروعة في البيوت البلاستيكية :

إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحمل في طياتها آثاراً سلبية كبيرة على محصول البندورة والخضروات الأخرى المزروعة في البيوت البلاستيكية في الساحل السوري بوضعها الراهن والسبب في ذلك :

جميع الدول العربية المحيطة بسورية منتجة ومصدرة للبندورة والخضروات الأخرى المزروعة في البيوت البلاستيكية في الساحل السوري ، فصادرات الأردن من البندورة تبلغ /50.41/ ألف طن تقريباً وهي موازية للصادرات السورية البالغة /69.22/ ألف طن كما تبلغ صادرات الفاصولياء /4840/ طن مقابل /2650/ طن لسوريا [3].

تتوافق فترة نضج المحصول في أغلبية هذه الدول وتتركز خاصة في أواخر شهر نيسان حتى أواخر شهر أيار .

ارتفاع تكاليف الإنتاج في البيوت البلاستيكية مقارنة بالزراعات المكشوفة المجاورة ، فمثلاً تبلغ تكلفة إنتاج الـ /1/ كغ من البندورة في الساحل السوري /0.159/ دولار أمريكي بينما تبلغ /0.034/ دولار أمريكي في مصر و/0.074/ دولار أمريكي في الأردن وهذا يعني امتلاك إنتاج الدول المجاورة ميزة تفضيلية هامة جداً وهي انخفاض التكاليف.

عدم الاستفادة من مزايا البيوت البلاستيكية ولاسيما إمكانية تحقيق المنتج على مدار العام ، حيث إن هذه الميزة يمكن أن تغطي ارتفاع التكاليف في بعض المواسم نتيجة عدم إمكانية تحقيق إنتاج مكشوف .

إن تجاوز المشكلات السابقة يتركز في نقطة واحدة وهي الاستفادة من المزايا التفضيلية للبيوت البلاستيكية في تحقيق المنتج على مدار العام، وتوجيه فترة الإنتاج بحيث يصل المحصول للمزارعين الذين يعتمدون نظام الموسم الواحد في شهري آذار ونيسان. أما المزارعون الذين يعتمدون نظام الموسمين فيوجه الإنتاج بحيث يصل الموسم الأول في آذار ونيسان والموسم الثاني في تشرين الثاني وكانون الأول . هذا الأمر يمكن من تجاوز منافسة الدول العربية المجاورة التي تعتمد نظام الزراعات المكشوفة ويوفر فرصة كبيرة لمزارعي الساحل السوري للنفاذ إلى الأسواق المجاورة والبيع بأفضل الشروط.

ب – الحمضيات :

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أن تكون سلاحاً ذا حدين بالنسبة لمحصول الحمضيات ، فإذا أحسنت الأطراف المعنية بمحصول الحمضيات (مزارعين – مصدرين – مسوقين) التعامل مع هذه الاتفاقية واستغلالها لتسويق الفوائض الكبيرة في الإنتاج فإن ذلك سيساهم في حل مشاكل تسويق الحمضيات ولاسيما أن سورية تحتل المرتبة الثانية في قائمة البلدان العربية المصدرة للحمضيات بعد المغرب. . ولكن يبقى السؤال كيف يمكن استغلال الاتفاقية لمصلحتنا ؟

للإجابة عن هذا السؤال سننطلق من المعطيات التالية :

إن الحمضيات السورية ذات مواصفات جيدة وجودة لا بأس بها، ويمكن ببعض التوعية للمزارعين من خلال الإرشاد الزراعي الوصول إلى منتجات بجودة ممتازة .

إن تكاليف إنتاج الحمضيات معتدلة ومقبولة أيضاً وتتراوح بين 4 – 6.5 ل.س للـ /1/ كغ [4]. ويمكن أيضاً من خلال الإرشاد الزراعي تخفيض التكاليف من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتج .

لدينا العديد من معامل العصير والمكثفات وهذه المعامل تمتلك مزايا تفضيلية تتمثل في :

- منتجات جيدة بأسعار معقولة ومنخفضة .
- أيدي عاملة رخيصة .

تتميز الحمضيات السورية بخلوها من الأثر المتبقي للمبيدات والمواد السامة بسبب تطبيق المكافحة الحيوية وعدم استخدام أية مبيدات أو مواد كيمائية منذ العام 1993.

القرب من مرافئ التصدير وبالتالي تخفيض تكاليف النقل الداخلي .

وبالتالي إذا ما أحسنت هذه المعامل الاستفادة من الاتفاقية ورفع جودة منتجاتها والدخول إلى الأسواق العربية مستفيدة من الإعفاءات الجمركية فإنها ستتمكن من امتصاص جزء كبير من فائض الإنتاج.

وعليه إذا اعتمدت الأطراف المعنية بمحصول الحمضيات المعطيات السابقة كنقطة بداية لعملها (كل حسب دوره)، أي المزارع يحاول زيادة إنتاجه ورفع جودته وخفض تكلفته ، والحكومة تقوم بمساعدة المزارع من خلال عملية الإرشاد الزراعي وتأمين مستلزمات الإنتاج بأقل التكاليف ، والمعامل الزراعية من خلال استثمار المزايا التفضيلية التي تمتلكها ، فإن الاتفاقية يمكن أن تزيد من فرص المنتج السوري للنفاذ إلى الأسواق الخارجية ولاسيما أن هناك فوائض إنتاج كبيرة متاحة للتصدير بلغت في العام 2001 حوالي /350/ ألف طن صّدر منها /38/ ألف طن فقط. ولكن تبقى هناك إشكالية كبيرة بعد تجاوز المراحل السابقة تتمثل في الجهة التي ستقوم بتصدير هذا المنتج أو نقله إلى الأسواق الخارجية ، حيث ما نزال نفتقر إلى وجود شركات متخصصة في مجال التصدير.

ج – الزيتون:

من المعروف أن محصول الزيتون يتوزع في قسم للمؤونة كزيتون وقسم آخر وهو الأكبر يحول إلى زيت ، وفي حال تطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فإن منتجات الزيت ستواجه منافسة شديدة للأسباب التالية :

- المنافسة الشديدة من الزيوت النباتية الموردة من السعودية والإمارات وعمان ، كزيت الذرة ودوار الشمس وغيرها من الزيوت النباتية حيث يتراوح سعر الـ /1/ ليتر 65 – 85 ل.س بينما سعر الـ /1/ ليتر من زيت الزيتون /100/ ل.س كحد أدنى .
- اعتماد مصانع الزيوت السورية على زيت الزيتون المستورد من الخارج لانخفاض سعره مقارنة بزيت الزيتون المحلي.
- وبالتالي فإن زيت الزيتون المحلي سيواجه صعوبات تسويقية جمة في البلدان العربية ولاسيما بوجود منافس قوي هو الإنتاج التونسي .

من خلال مراجعة ما سبق نستنتج أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أن تسهم في تسويق الحمضيات ومنتجات الأشجار المثمرة الأخرى؛ كالتفاح واللوزيات خصيصاً كما يمكن أن تسهم بدرجة أقل في تسويق الخضار الطازجة .

ثالثا : دراسة تجربة تحرير التجارة الزراعية مع الأردن

لدراسة تأثير الاتفاقية مع الأردن في ضوء اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى نبين ما يلي :

يميل الميزان التجاري بين سورية والأردن لصالح سورية (فيما يخص المنتجات الزراعية) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول-1- ميزان التجارة الزراعية السورية مع الأردن بين 1996 – 2001 (مليون ليرة سورية)

العام	الواردات الزراعية السورية	الصادرات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
1996	14.5	1112.4	1097.9
1997	17.4	578.5	561.1
1998	39.4	291.6	252.2
1999	32.2	236.9	204.7
2000	35	194	159
2001	37.9	244.1	206.2

المصدر: المديرية العامة للجمارك وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الزراعية السورية إلى الأردن قد انخفضت من حوالي 1.1 مليار ليرة سوريا عام 1996 إلى 244.1 مليون ليرة سورية عام 2001 ، بينما ارتفعت الواردات من 14.5 مليون ليرة عام 1996 إلى 37.9 مليون ليرة عام 2001 .

بالنسبة للصادرات الزراعية السورية للأردن :

جدول-2-الصادرات الزراعية السورية إلى الأردن حسب الفصل 1996 – 2001

الفصل	القيم المطلقة للصادرات (مليون ل.س)							
	1996	1997	198	1999	2000*	2000	2001*	2001
القطن	36	31.3	21.2	7	27.3	12.2	16.2	66.6
الخضار والجذور والدرنات القابلة للأكل	37.7	42.7	216.9	133.2	63.9	262.3	34.9	143.3
الفواكه والمواد الأخرى القابلة للأكل والحمضيات وقشور البطيخ	19.3	17.8	11.7	10.8	23	94.4	90.7	372.6
البذور الزيتية والفواكه والنباتات الصناعية والأعلاف	0.9	1	6.3	13.5	16.1	66.1	32	13.2
الحبوب المحضرة أو القيق أو حبوب النشاء والجذور والدرنات	1.4	1	1.1	2.4	4.2	17.2	2.2	8.9
محضرات الخضار والنباتات والفواكه القابلة للأكل	7.1	7.4	4.8	9.1	13.4	55.1	19.3	79.3
السكر والمنتجات السكرية	3.5	0.2	3.4	0.9	12	19.3	12.4	50.9
التبغ	0.4	–	–	0.2	–	–	1.4	5.8

الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	0.2	0.3	1.6	11.5	4.5	18.7	5.1	22
الفصول الأخرى	1.2	1.7	0.8	0.6	0.3	1.2	0.7	2.3
إجمالي الصادرات السورية الزراعية الى لبنان (1)	1.112.4	578.5	291.6	236.9	194	796.9	244.1	1.00.6

المصدر : المديرية العامة للجمارك وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

* ارتفع سعر الصرف المستخدم لحساب قيم الليرة السورية في عام 2000 من 11.25 ل.س / دولار إلى 46.5 ل.س / دولار للواردات ومن 11.20 ل.س / دولار إلى 46 ل.س / دولار للصادرات . وقد تم حساب القيم في هذا العمود باستخدام سعر الصرف القديم من أجل المقارنة .

جدول –3– الواردات الزراعية السورية من الأردن حسب الفصل 1996 – 2001

الفصل	قيم الواردات المطلقة (مليون ل.س)							
	1996	1997	198	1999	2000 *	2000	2001 *	2001
الخضار والجذور والدرنات القابلة للأكل	–	–	–	–	–	–	23.5	97
محضرات أخرى قابلة للأكل	0.1	0.6	0.7	1.3	2.4	9.9	4.2	17.2
الحبوب المحضرة أو القيق أو حبوب النشاء والجذور والدرنات	1.5	0.4	0.2	0.5	2	3.2	–	–
منتجات صناعة الطحن والشعير المنقوع والنشاء	–	–	–	–	–	–	2.4	9.8
السكر والمنتجات السكرية	0.1	–	–	0.4	2.2	8.9	1.9	7.7
التبغ	–	–	–	–	–	–	2.6	10.7
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	10.1	1.1	36.6	28.3	22.9	94.6	0.3	1.4
الفصول الأخرى	1.9	3.8	0.1	0.1	1.8	7.3	1.1	4.7

المصدر : المديرية العامة للجمارك وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية

* ارتفع سعر الصرف المستخدم لحساب قيم الليرة السورية في عام 2000 من 11.25 ل.س / دولار إلى 46.5 ل.س / دولار للواردات ومن 11.20 ل.س / دولار إلى 46 ل.س / دولار للصادرات . وقد تم حساب القيم في هذا العمود باستخدام سعر الصرف القديم من أجل المقارنة .

بالنسبة للصادرات الزراعية السورية للأردن :

انخفضت صادرات الخضار والجذور والدرنات في العام 2001 إلى حوالي النصف وبلغت أدنى مستوى لها منذ العام 1996 .

ارتفعت صادرات الفواكه والحمضيات والمواد الأخرى القابلة للأكل حوالي ثلاثة أضعاف قياساً بالعام 2000 وبلغت أعلى مستوى لها منذ العام 1996.

بلغت قيمة صادرات الحمضيات السورية إلى الأردن /38628800/ ليرة سورية وشكلت حوالي 3.8 من إجمالي الصادرات إلى الأردن .

بالنسبة للواردات الزراعية السورية من الأردن :

دخلت الخضار الأردنية إلى سوريا بكميات هي الأعلى منذ العام 1996 . وقبل العام 2001 لم تكن صادرات الأردن من الخضار إلى سوريا ذات قيمة تذكر.

الخلاصة:

أسهمت اتفاقية تحرير التجارة مع الأردن بشكل رئيسي في تصريف الفواكه ولاسيما الفوائض الكبيرة من الحمضيات، ومعروف أن فوائض الحمضيات تعد أحد أكبر المشكلات الزراعية والتسويقية في الساحل السوري.

رابعا :الاستراتيجية المقترحة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

1. ضرورة أن تقوم الحكومة بتأمين مستلزمات الإنتاج كافة بأسعار معقولة أو إلغاء الرسوم الجمركية عليها لخفض أسعارها الناجمة عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج حيث يقوم تجار بتأمين هذه المستلزمات بأسعار مرتفعة جداً، ويمكن التعرف على ذلك بوضوح شخصياً من خلال زيارة عدة مراكز زراعية والاستفسار عن سعر مادة معينة. وجدنا أن الأسعار تختلف من مركز إلى أخر بنسبة قد تزيد على /25 % / من قيمة المادة ، وهذا يعني أن الهوامش التي يتركها التجار لأنفسهم مرتفعة جداً، وأن قيام الحكومة بفرض رقابة على عمليات البيع أو أن تقوم بتأمين مستلزمات الإنتاج مباشرة سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بحوالي 20 – 25 % وهذا سيزيد من المقدرة التنافسية للسلع الوطنية.
2. أن تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات كبيرة للمصدرين: سواء تسهيلات ائتمانية أو تبسيط في الإجراءات الإدارية، أو إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على مستلزمات عملية التصدير، وتقديم إعفاءات أو إغراءات للمصدرين من منطلق أن الفائدة المادية غير المباشرة التي يمكن تحقيقها من خلال زيادة الصادرات أكبر من الفائدة المادية المباشرة المتمثلة بالرسوم الجمركية وذلك على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.
3. تفعيل عملية تصنيع الخضار والفواكه وهذه العملية تتطلب النقاط التالية :

- تشكيل لجان من الخبراء لتحديد المحاصيل التي تتميز بها سوريا وتمتلك مزايا تفضيلية بها، وتحديد الأراضي المناسبة لزراعتها مسبقاً، والمعاملات المطلوبة خلال الزراعة.
- محاولة إيجاد معامل لتجهيز علب الصفيح محليا من أجل خفض التكاليف، وفي حال عدم التمكن يجب استيراد علب صفيح مناسبة للأذواق وقريبة من علب الصفيح التي تستخدمها الشركات المشهورة في هذا المجال .
- فرض رقابة لصيقة على جودة المنتج خلال الزراعة وبعد التصنيع، ومطابقة المواصفات، وإلزام جميع شركات التصنيع بالحصول على شهادة الـ الإيزو /9000/ والمحافظة عليها .
- إعطاء الأهمية الكافية للبحث العلمي وتفعيله بصورة مثالية في سبيل توفير الاختصاصيين وذوي الخبرة التقنية في مجالات التصنيع الغذائي لمواكبة التطور العلمي.
- الاتجاه نحو تعليب المحاصيل التي تمتاز بإمكانية إنتاجها بتكلفة منخفضة، والابتعاد عن تعليب المنتجات المدخلة حديثاً إلى سورية (المرتفعة التكاليف لإنتاجها).

4. إن التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات يجعل لزاماً على الحكومة السورية إنشاء مركز معلومات خاص بالقطاع الزراعي: ويهيئ مناخاً أفضل للعملية التسويقية بحيث يمكن من التعرف على الزراعات الموجودة في البلدان التي نتعامل معها، ومواسم نضوجها، وآلية تسويقها، وكيفية معالجة الأمراض فيها. كما يمكن من التعرف على أشكال العبوات التسويقية وطرق التعبئة وذلك يساعد كثيراً في تطوير النظام التسويقي للقطاع الزراعي.

5. تفعيل عملية الإرشاد التسويقي حيث يمكن تقسيم عملية الإرشاد التسويقي إلى المراحل التالية[5]:

- مرحلة جمع المعلومات وتحليلها حيث يتم في هذه المرحلة تحديد المشكلات التي يواجهها المزارعون في المنطقة، وتتضمن هذه العملية التحدث مع المزارعين والتجار، ومعرفة الأسعار، وتفهم نظام التسويق.
- مرحلة وضع خطة العمل : وفي هذه المرحلة تتكون الرؤية التي تكون قد اكتملت عن كل الظروف المحيطة بالعملية الزراعية والتسويقية، حيث يتم صياغة خطة عمل تلبي الاحتياجات الحقيقية لعملية التسويق الزراعي.

6. الاستفادة من إمكانية توجيه المنتج على مدار العام. "ويتم ذلك من خلال توجيه فترات الإنتاج إلى الأشهر التي لا يمكن للإنتاج المكشوف فيها أن يتم ، وبالتالي تصبح إمكانية المنافسة ممكنة في الأسواق الخارجة. ولتوضيح ذلك سوف نقوم بإجراء الدراسة التالية بالنسبة لمحصول البندورة" :

جدول –4– دراسات مقارنة للتكاليف والأسعار والإنتاج بالنسبة لمحصول البندورة بالنسبة لمتوسط السنوات 1999 – 2000 – 2001 (دولار أمريكي)

البيان	سورية	مصر	الأردن
تكاليف زراعة الهكتار / دولار /	5632.7	1200.39	3312.22
متوسط إنتاج الهكتار / كغ /	39538	34297	45029
تكلفة الـ /1/ كغ / دولار/	0.141	0.035	0.073
متوسط سعر الطن / دولار /	142.7	95.82	165.32
متوسط كلفة الطن /دولار/	141	35	73
متوسط سعر الجملة لـ كانون وشباط /طن/	222.42	77.88	78
آذار ونيسان	352.62	135.84	219.20
أيار وحزيران	238.7	123.16	139.43
تموز وآب	141.05	95.39	183.20
أيلول وتشرين 1	157.32	210.10	155.32
تشرين 2 وكانون 1	260.40	124.25	176.85
صادرات سوريا من الخضرللدول العربية	–	–	456000
صادرات مصر من الخضر للدول العربية	1849000	–	391000
صادات الأردن من الخضر للدول العربية	1597000	15000	–

فترة النضج الأساسية	7/1 – 4/1	7/1 – 5/1	8/1 – 5/1

(المصدر : مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية– المجلد 27 – العدد 3 – 2005 [6].

وبدراسة أوقات وصول المحاصيل في الدول الثلاث، يجب توجيه القسم الأكبر من الإنتاج ليصل بين 3/1 4/30 حيث الأسعار جيدة والمنافسة ضعيفة لعدم وصول الإنتاج الأردني والمصري وتكون فرصة النفاذ للأسواق الأردنية كبيرة .

نتائج ومقترحات:

أ –النتائج:

1. إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضرورة تفرضها الظروف الراهنة كخطوة على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية.
2. إن تماثل القاعدة الإنتاجية الزراعية للدول العربية المجاورة واختلاف تكاليف الإنتاج وتوافق فترات وصول الإنتاج ، سيؤدي إلى تعريض منتجات الساحل السوري إلى منافسة شديدة.
3. إن عملية تصنيع الحمضيات (معامل، عصير، ومكثفات) إذا ما أحسنت الاستفادة من المزايا النسبية ستؤدي إلى الدخول بقوة إلى الأسواق العربية.
4. إن انخفاض قدرة شركات التصنيع الزراعي ينعكس سلباً على العملية التسويقية وعلى القطاع الزراعي برمته .

ب– المقترحات:

1. يجب الاستفادة من الميزة التفضيلية التي تخلقها البيوت البلاستيكية من خلال إمكانية تحقيق الإنتاج الزراعي على مدار العام .
2. يجب تكييف دورة الإنتاج الزراعي في الساحل السوري بحيث يصبح مكملاً لإنتاج الدول العربية لا منافساً له خاصة بالنسبة للبلدان التي تتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة .
3. يجب العمل على تأمين مستلزمات الإنتاج بحيث تصل إلى المزارعين بأسعار مخفضة تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج .
4. يجب دراسة القطاع الزراعي دراسة دقيقة تمكن من تحديد المحاصيل التي يمكن زراعتها بمزايا نسبية وصولا لتحقيق أعلى ربحية ممكنة .

5. يجب التركيز على عملية تصنيع الحمضيات ، والاستفادة من المزايا النسبية (مواد أولية رخيصة – أجور منخفضة) بغية تقديم منتج منافس بأسعار مغرية.

أخيراً، إن اختيار التصدير كنشاط اقتصادي رئيسي ورائد لدفع عملية التنمية الاقتصادية ،هو خيار صائب نظراً لما يتمتع به من إمكانية خلق ترابطات أمامية وخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهو يرتبط خلفياً مع كل من منتجات القطاع الصناعي والزراعي والخدمي، ويرتبط أمامياً بالقطاعات الخدمية المختلفة مثل خدمات النقل والشحن، والتأمين والخدمات المصرفية، وعمليات التوضيب والتغليف والطباعة وغيرها، وبالتالي يمكن أن يشكل قاطرة للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يستدعي العمل لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري بحيث يتحول إلى اقتصاد صناعي زراعي يتخصص بإنتاج بعض السلع والمواد ذات المزايا التنافسية ولاسيما تلك التي تعتمد على نسبة عالية من المكون المحلي التي تسهم بدورها في تحقيق نسبة عالية من القيمة المضافة، وبالتالي العمل على تشجيع الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة النهائية، أو المغذية الكثيفة العمالة، التي تؤدي فيما تؤديه إلى زيادة نسبة المكون المحلي في المنتج النهائي.

إن العرب مدعوون لإنجاح منطقة التجارة الحرة العربية، لأن قواعد التجارة الدولية لاتسمح بالبقاء للاقتصاديات المنفردة والصغيرة، وهذا ما تثبته خسارة البلدان العربية في تجارتها الدولية، ولذلك فإن منطقة التجارة الحرة العربية تمثل اليوم البداية العقلانية المدروسة والجدية لقيام تكامل اقتصادي عربي حقيقي يسمح للعرب في السنوات القادمة بالتمتع بموقع تفاوضي مع التجمعات وأشباه الكتل التجارية في العالم، وتحصيل مايمكن تسميته بمقعد على طاولة العولمة.

المراجع:

1. د. محمود، حبيب ، منطقة التجارة الحرة العرابية الكبرى (م.ت.ح.ع.ك) وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 16، العدد الثاني 2000.

2. .WWW. Ahram . org .eg / acpss/ ahram /2001 /1/1/PARB 38.HTM

3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية – المجلد 22 – 2002.

4. د. يعقوب ،غسان ، إنتاج وتسويق الحمضيات في الساحل السوري – بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية.

5. صقر، إبراهيم حمدان ،2004– دور الإرشاد التسويقي الزراعي في التنمية الزراعية . ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التسويق الزراعي المقامة في جامعة البعث– جامعة البعث – حمص.

6. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية– المجلد 21 – العدد 9 – 2005.